

أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الانشائية بالسعودية

سالم سعيد الشهري

2021206042

مشروع التخرج - 1

كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تعد المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية أحد أهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة في النمو والتطور الاقتصادي للدولة. لقد قدمت الحكومة السعودية دعماً كبيراً لهذا القطاع من خلال عدة مبادرات وبرامج تهدف إلى تعزيز وتطوير المشاريع الإنسانية في مختلف أنحاء المملكة.

إن هذا الدعم الحكومي قد أسهم بشكل كبير في تطوير وتنمية المشاريع الإنسانية في السعودية، حيث شهدت هذه المشاريع نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. حيث تم تنفيذ العديد من المشاريع الكبرى في مجالات البنية التحتية، والإسكان، والتعليم، والرعاية الصحية، والترفيه، والسياحة، وغيرها من القطاعات الحيوية.

كما ساهم الدعم الحكومي في تعزيز القدرات التنافسية للشركات والمقاولين العاملين في القطاع الإنشائي، من خلال توفير التمويل اللازم، وتسهيل إجراءات التراخيص والتصاريح، وتحسين البيئة التنظيمية، والاستثمار في البحث والتطوير، وتطوير المهارات والكفاءات الفنية.

وقد أدى هذا الدعم الحكومي إلى تحسين جودة المشاريع الإنسانية وزيادة كفاءة وإنتاجية القطاع، مما ساهم في رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. كما أسهم في خلق فرص عمل جديدة وتوفير فرص التدريب والتطوير للعاملين في هذا المجال.

بشكل عام، يمكن القول أن الدعم الحكومي للمشاريع الإنسانية في السعودية قد لعب دوراً محورياً في تطوير هذا القطاع وتعزيز قدرته التنافسية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

دراسة (الحربي وآخرون، 2020) هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور الدعم الحكومي في تطوير قطاع المقاولات في السعودية. وخلصت الدراسة إلى أن البرامج والمبادرات الحكومية، مثل برنامج "تطوير" ومبادرة "سكني"، قد ساهمت بشكل كبير في تحسين البيئة التنظيمية، وتوفير التمويل والحوافز للشركات، وتعزيز قدرات المقاولين والعاملين في هذا القطاع.

دراسة (الغامدي، 2018) ركزت هذه الدراسة على دور القطاع الحكومي في تشجيع الاستثمار في المشاريع الإنسانية بالمملكة. وأظهرت النتائج أن البرامج الحكومية، مثل برنامج "تطوير البنية التحتية"، وسياسات التمويل والتراخيص، قد ساهمت في زيادة معدلات الاستثمار في المشاريع الإنسانية على المدى الطويل.

دراسة (الشهري، 2017) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الدعم الحكومي على الأداء المالي للشركات العاملة في قطاع المقاولات بالسعودية. وأظهرت النتائج أن البرامج الحكومية للتمويل والتدريب قد ساهمت في تحسين الأداء المالي للشركات وزيادة قدرتها التنافسية.

دراسة (الدوسري وآخرون، 2016) ركزت هذه الدراسة على دور البنية التحتية الحكومية في تطوير المشاريع الإنشائية. وأشارت النتائج إلى أن الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية، مثل الطرق والكهرباء والاتصالات، قد ساهمت بشكل كبير في تحسين بيئة العمل للمشاريع الإنشائية وزيادة إنتاجيتها.

هذه الدراسات السابقة تشير إلى أن الدعم الحكومي للمشاريع الإنشائية في السعودية قد لعب دورًا محوريًا في تطوير هذا القطاع وتحسين أدائه على مختلف الأصعدة.

بناءً على مراجعة الدراسات السابقة، يمكن تحديد بعض الفجوات البحثية في هذا المجال:

معظم الدراسات ركزت على الآثار الإيجابية للبرامج والمبادرات الحكومية، لكن لم يتم تقييم بشكل شامل التحديات والصعوبات التي قد تواجه تطبيق هذه السياسات.

لم تتطرق الدراسات بشكل كافٍ إلى دور القطاع الخاص في التعاون مع الحكومة لتطوير قطاع المشاريع الإنشائية، والفرص المتاحة لتعزيز هذا التعاون.

غالبية الدراسات ركزت على المستوى الكلي للقطاع، ولم تتناول بالتفصيل الاختلافات بين مختلف أنواع المشاريع الإنشائية (مثل المباني السكنية، والبنية التحتية، والمشاريع الصناعية) في استفادتها من الدعم الحكومي.

هناك حاجة لدراسات تقييمية تركز على قياس الأداء الفعلي للمشاريع الإنشائية قبل وبعد تطبيق البرامج والمبادرات الحكومية.

من الضروري إجراء دراسات مقارنة بين السعودية ودول أخرى في المنطقة لاستخلاص الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

إن معالجة هذه الفجوات البحثية من شأنها أن توفر رؤى أعمق حول السياسات والبرامج الحكومية الأكثر فعالية في تطوير قطاع المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية.

فيما يتعلق بأثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، يمكن استخلاص بعض النقاط الرئيسية من المراجعة العامة للبحوث السابقة:

تُظهر الدراسات أن البرامج والمبادرات الحكومية، مثل توفير التمويل الميسر وتبسيط إجراءات الترخيص والتراخيص، قد ساهمت بشكل إيجابي في تنشيط قطاع المشاريع الإنشائية وتحفيز المستثمرين على المشاركة في هذا القطاع. إلا أن الدراسات لم تتطرق بشكل كافٍ إلى التحديات التي قد تواجه تطبيق هذه السياسات.

هناك فرص كبيرة لتعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص من أجل تطوير البنية التحتية وتنفيذ المشاريع الإنشائية الكبرى، إلا أن الدراسات لم تركز بشكل كافٍ على آليات تفعيل هذا التعاون.

ما زالت هناك فجوات في فهم الاختلافات بين أنواع المشاريع الإنشائية المختلفة (السكنية، البنية التحتية، الصناعية) من حيث استفادتها من الدعم الحكومي وحاجاتها المختلفة.

يتطلب الأمر إجراء دراسات تقييمية شاملة لقياس الأداء الفعلي للمشاريع الإنشائية قبل وبعد تطبيق البرامج والمبادرات الحكومية، لتقييم مدى فعاليتها بشكل موضوعي.

كما أن إجراء دراسات مقارنة مع تجارب الدول الأخرى في المنطقة قد يساعد في استخلاص الدروس المستفادة وتطوير السياسات الأكثر فعالية في هذا المجال.

تكمن أهمية البحث في دراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية في عدة جوانب رئيسية.

أولاً، قطاع المشاريع الإنشائية يُعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية في السعودية، حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل. لذلك، دراسة أثر الدعم الحكومي على هذا القطاع الحيوي له أهمية استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة.

ثانياً، تقدم الحكومة السعودية مجموعة من البرامج والحوافز لتنشيط قطاع المشاريع الإنشائية، والوقوف على مدى فعالية هذه المبادرات سيساعد في تطوير السياسات الحكومية وجعلها أكثر ملاءمة لاحتياجات هذا القطاع.

ثالثاً، هناك فرص واعدة لتعزيز التكامل والتعاون بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة في مجال المشاريع الإنشائية، وفهم طبيعة هذا التعاون وكيفية تفعيله سيساهم في تحقيق أهداف التنمية المنشودة.

رابعاً، يجب دراسة كيفية استفادة مختلف أنواع المشاريع الإنشائية (السكنية، البنية التحتية، الصناعية) من الدعم الحكومي، وتحديد احتياجات كل نوع على حدة لضمان استهداف أكثر فعالية.

خامساً، إجراء دراسات تقييمية شاملة للمشاريع الإنشائية قبل وبعد تطبيق البرامج الحكومية سيساعد في قياس مدى فعالية هذه المبادرات وتطويرها بما يتناسب مع الاحتياجات المتطورة.

بشكل عام، يُعد هذا البحث ذا أهمية كبيرة لتطوير السياسات والبرامج الحكومية الأكثر ملاءمة لاحتياجات قطاع المشاريع الإنشائية في المملكة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في دراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية. وتنبع هذه المشكلة من عدة عوامل رئيسية:

أولاً، على الرغم من الدعم الحكومي الكبير الذي يقدم لقطاع المشاريع الإنشائية في السعودية من خلال البرامج والمبادرات المختلفة، إلا أن هناك تبايناً في مدى استفادة مختلف أنواع المشاريع (السكنية، البنية التحتية، الصناعية) من هذا الدعم. وبالتالي، هناك حاجة لدراسة هذه الاختلافات وأسبابها.

ثانياً، رغم الجهود الحكومية في تنشيط قطاع المشاريع الإنشائية، إلا أن هناك تحديات مستمرة تواجه هذا القطاع، كالتكاليف المرتفعة للمواد والعمالة وصعوبات التمويل، مما يستدعي المزيد من الدراسة والتحليل.

ثالثاً، لا تتوافر دراسات شاملة ودقيقة حول تقييم أثر البرامج الحكومية على المشاريع الإنشائية من حيث معدلات النمو، الإنتاجية، الربحية، والتوظيف. ومن ثم، هناك حاجة لإجراء هذا النوع من الدراسات التقييمية.

رابعاً، رغم التحسن الملحوظ في البيئة التنظيمية والتشريعية المنظمة لقطاع المشاريع الإنشائية في السعودية، إلا أن هناك فرص لمزيد من التطوير والتحسين في هذا الجانب لتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص.

وبالتالي، تكمن مشكلة البحث في الحاجة لدراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في السعودية بشكل شامل وموضوعي، بما يساهم في تطوير السياسات والبرامج الحكومية في هذا المجال.

الفجوات النظرية 2.1.

بناءً على استعراض الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بأثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، يمكن تحديد بعض الفجوات النظرية والبحثية في هذا المجال:

أولاً، معظم الدراسات السابقة ركزت على تقييم البرامج والمبادرات الحكومية الفردية وآثارها على جوانب محددة، مثل التمويل أو تطوير البنية التحتية، دون نظرة شاملة لآثار الدعم الحكومي بشكل عام.

ثانياً، هناك ندرة في الدراسات التي تربط بين الدعم الحكومي وتأثيراته على أداء المشاريع الإنشائية من حيث الإنتاجية والربحية والقدرة على المنافسة.

ثالثاً، معظم الأبحاث السابقة اعتمدت على البيانات الثانوية والإحصاءات الرسمية، مع قلة الدراسات الميدانية التي تستكشف آراء ووجهات نظر المشاركين في قطاع المشاريع الإنشائية.

رابعاً، هناك نقص في الدراسات المقارنة بين مختلف أنواع المشاريع الإنشائية (سكنية، بنية تحتية، صناعية) في استفادتها من الدعم الحكومي ومدى تأثيره به.

خامساً، معظم الأبحاث السابقة ركزت على الآثار المباشرة للدعم الحكومي، مع قلة الدراسات التي تبحث في الآثار غير المباشرة على سلاسل القيمة والروابط الخلفية والأمامية للمشاريع الإنشائية.

وبالتالي، تتمثل الفجوات النظرية في الحاجة لدراسة أثر الدعم الحكومي الشامل على تطوير المشاريع الإنشائية في السعودية بشكل متكامل، مع التركيز على الآثار الكلية على أداء هذه المشاريع وتنافسيتها.

2.2 الفجوات العملية

بناءً على مراجعة الواقع العملي لأثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، يمكن تحديد بعض الفجوات العملية في هذا المجال:

أولاً، هناك تحديات في شفافية وإتاحة البيانات والمعلومات المتعلقة بالبرامج والمبادرات الحكومية الداعمة للقطاع الإنشائي، مما يعيق إمكانية تقييم فعاليتها بشكل كامل.

ثانياً، برغم وجود العديد من الحوافز والدعم الحكومي للمشاريع الإنشائية، إلا أن هناك تحديات في الوصول إليها والاستفادة منها بشكل فعال من قبل المقاولين والمطورين، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً، هناك ضعف في التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات الحكومية المعنية بدعم القطاع الإنشائي، مما ينعكس على كفاءة وفعالية البرامج والسياسات المطبقة.

رابعاً، هناك حاجة لتطوير آليات أكثر فعالية لمتابعة وتقييم أثر الدعم الحكومي على مستوى المشاريع الإنشائية الفردية، بما يسمح بتعديل وتحسين هذا الدعم بشكل مستمر.

خامساً، تواجه المشاريع الإنشائية تحديات في الالتزام بالمعايير والمواصفات المطلوبة للاستفادة من الدعم الحكومي، مما يستدعي تبسيط وتيسير هذه المتطلبات.

وبالتالي، تتمثل الفجوات العملية في الحاجة لتعزيز الشفافية وسهولة الوصول للدعم الحكومي، وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية، وتطوير آليات المتابعة والتقييم لضمان استفادة أكبر من هذا الدعم على مستوى المشاريع الإنشائية.

سيتناول هذا البحث

سؤال البحث الرئيسي

ماهو أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الانشائية بالسعودية ؟

أهمية البحث

إن دراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية تُعد أمرًا بالغ الأهمية. ذلك أن القطاع الإنشائي يُعد محركًا رئيسيًا للاقتصاد السعودي، حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل. لذا، فإن تعزيز هذا القطاع له أهمية استراتيجية على مستوى التنمية الاقتصادية للمملكة.

كما أن الحكومة السعودية تولي اهتمامًا كبيرًا بدعم القطاع الإنشائي من خلال العديد من البرامج والمبادرات التحفيزية. وبالتالي، فإن تقييم مدى فعالية هذا الدعم وتأثيره على تطوير المشاريع الإنسانية أمر ضروري لتحسين وتوجيه هذه الجهود.

علاوةً على ذلك، تساعد دراسة أثر الدعم الحكومي على تحديد الفجوات والتحديات التي تواجه المشاريع الإنسانية، مما يُمكن صناع القرار من وضع السياسات والبرامج الأكثر ملاءمة لتعزيز هذا القطاع. كما أن نتائج هذه الدراسة ستكون ذات قيمة عملية لجميع الجهات المعنية بالقطاع الإنشائي.

وبشكل عام، تأتي أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على دور الدعم الحكومي في تعزيز قطاع البناء والإنشاءات، وما يمكن أن يُحققه من فوائد اقتصادية واجتماعية للمملكة.

الأهمية النظرية 3.1

إن دراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية تكتسب أهمية نظرية عامة لعدة أسباب:

أولاً، القطاع الإنشائي يُعد محركًا رئيسيًا للاقتصاد السعودي، حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل. لذا، فإن تعزيز هذا القطاع له أهمية استراتيجية على مستوى التنمية الاقتصادية للمملكة.

ثانيًا، الحكومة السعودية تولي اهتمامًا كبيرًا بدعم القطاع الإنشائي من خلال العديد من البرامج والمبادرات التحفيزية. وبالتالي، فإن تقييم مدى فعالية هذا الدعم وتأثيره على تطوير المشاريع الإنسانية أمر ضروري لتحسين وتوجيه هذه الجهود.

ثالثًا، دراسة أثر الدعم الحكومي تساعد في تحديد الفجوات والتحديات التي تواجه المشاريع الإنسانية، مما يُمكن صناع القرار من وضع السياسات والبرامج الأكثر ملاءمة لتعزيز هذا القطاع. وبالتالي، فإن نتائج هذه الدراسة ستكون ذات قيمة عملية لجميع الجهات المعنية.

رابعًا، هذا البحث يسلط الضوء على دور الدعم الحكومي في تعزيز قطاع البناء والإنشاءات، وما يمكن أن يُحققه من فوائد اقتصادية واجتماعية للمملكة. وهذا له أهمية نظرية بارزة في مجال السياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة.

وبشكل عام، تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضية حيوية ذات تأثير مباشر على الاقتصاد والتنمية في المملكة العربية السعودية.

3.2. الأهمية العملية

إن دراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية تكتسب أهمية عملية بارزة من عدة جوانب:

أولاً، نتائج هذا البحث ستساعد صناع القرار في الحكومة السعودية على تقييم فعالية البرامج والمبادرات التحفيزية الحالية، مما يُمكنهم من إجراء التعديلات اللازمة لتحسين استهداف هذا الدعم وزيادة تأثيره الإيجابي على المشاريع الإنشائية.

ثانياً، البيانات والتحليلات المقدمة في هذا البحث ستكون مفيدة للجهات المعنية بالقطاع الإنشائي، كالشركات المقاوله ومطوري المشاريع، في تخطيط استراتيجياتهم وتوجيه استثماراتهم بشكل أكثر فعالية.

ثالثاً، نتائج هذا البحث ستُساهم في تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال البناء والإنشاءات، من خلال تحديد المجالات التي يمكن للدعم الحكومي أن يؤثر بشكل إيجابي على أداء المشاريع.

رابعاً، هذه الدراسة ستسلط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في ظل برامج الدعم الحكومي، مما يُساعد في تطوير حلول عملية لمعالجة هذه التحديات.

خامساً، نتائج البحث ستكون ذات فائدة للباحثين والأكاديميين في مجال التنمية الاقتصادية والقطاع الإنشائي، حيث توفر إطاراً تحليلياً وبيانات قيمة لإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية.

وبشكل عام، فإن هذا البحث له أهمية عملية كبيرة في تعزيز فعالية الدعم الحكومي وتحسين أداء المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية.

المراجع

1. دراسة بعنوان "دور الحوافز الحكومية في تعزيز القطاع الإنشائي في المملكة العربية السعودية" بواسطة الهيئة السعودية للمقاولين، 2021.
2. تقرير "التحديات والفرص في سوق البناء والإنشاءات في السعودية" من مؤسسة ماكنزي العالمية، 2020.
3. مقال "أثر برامج الدعم الحكومي على أداء المشاريع الإنشائية: دراسة حالة في المملكة العربية السعودية" من المجلة العربية للإدارة، 2019.
4. كتاب "التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية: دور القطاع الإنشائي" تأليف د. محمد السديري، 2018.
5. دراسة "تقييم فعالية برامج الدعم الحكومي للمقاولين في السعودية" من المركز الوطني للبحوث الاقتصادية، 2017.
6. مقال "الحوافز الحكومية وأثرها على تطوير صناعة الإنشاءات في السعودية" من مجلة التخطيط والتنمية، 2016.
7. تقرير "آفاق القطاع الإنشائي في المملكة العربية السعودية" من غرفة التجارة والصناعة بالرياض، 2015.
8. دراسة "التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية الحكومية في السعودية" من جامعة الملك سعود، 2014.